E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1998/4
5 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة الثانية والأربعون
٢-١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة في معالجة القضايا التي تمس حالة المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل

المسنّات ونظم الدعم: التحديات الجديدة

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١-٦	٣
ثانيا	- الرعاية والدعم لكبار السن: الأبعاد المتعلقة بالجنسين	٧-٢٠	٤
	ألف - البلدان التي توجد فيها نظم دعم غير رسمية	١٠-١٣	٥
	باء - البلدان التي توجد فيها نظم دعم رسمية	١٤-٢٠	٦
ثالثا	- حالة المسنّات	٢١-٣١	٧
	ألف - ترتيبات المعيشة	٢٢-٢٣	٨
	باء - الحالة الاقتصادية	٢٤-٢٧	٨

* E/CN.6/1998/1.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
جيم - الصحة	٢٨-٢٩	٩
دال - المساهمة في التنمية	٣٠-٣١	١٠
رابعا - التوصيات	٣٢-٣٦	١٠
ألف - البحوث	٣٣	١٠
باء - الأمن الاقتصادي	٣٤	١١
جيم - التعليم والتمكين	٣٥	١١
دال - رفاه مقدمي الرعاية	٣٦	١٢

أولا - مقدمة

١ - ظلت حالة المُسنات موضع اهتمام مؤتمرات ومنتديات الأمم المتحدة لمدة تزيد على ثلاثة عقود. والمؤتمر الأول الذي عالج هذه القضية هو المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة المعقود في عام ١٩٧٥ في مكسيكو سيتي. فقد أوصى المؤتمر بإجراء دراسات خاصة عن حالة المسنات أو المعوقات[١]. وفي عام ١٩٨٠، انعقد أيضا في كوبنهاغن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام وكانت هذه المسألة على جدول أعماله أيضا. وأوصى بإيلاء اهتمام خاص إلى المشاكل التي تواجه المُسنات في مجتمعاتهن[٢]. وفي عام ١٩٨٢، أقرت الجمعية العالمية للشيخوخة التي اعتمدت خطة العمل الدولية للشيخوخة بأن غالبية كبار السن من النساء وأوصت بإيلاء اهتمام خاص لحالتهن[٣].

٢ - وفي عام ١٩٨٦، نظرت لجنة مركز المرأة في تقرير الأمين العام عن مركز وحالة المُسنات في مجتمعاتهن، كما عالج مسألة المُسنات المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة الدولي للمرأة: المساواة والتنمية والسلام الذي عقد في عام ١٩٨٥ في نيروبي، كينيا. وتُبرز استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة بعض القضايا التي تهم المُسنات بوجه خاص من قبيل متوسط العمر المتوقع الأطول للنساء وحالتهن الاقتصادية واحتياجاتهن الصحية الخاصة[٤].

٣ - وفي عام ١٩٩٢، اعتمدت لجنة مركز المرأة القرار ٤/٣٦ بشأن إدماج المسنات في التنمية[٥]. وتؤكد اللجنة في القرار المذكور أنه ينبغي للنهج المتعلقة بالنهوض بالمرأة أن تأخذ في الحسبان جميع مراحل الحياة وأن المسنات يقدمن مساهمات هامة في التنمية.

٤ - كما يعكس منهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٥ الاهتمام بحالة المسنات. وتستند التوصيات التي قدمها المؤتمر إلى نهج الدورة العمرية وتشير صراحة إلى "النساء في جميع مراحل الحياة"[٦]. واعترفت الحكومات باختلاف أدوار المرأة والرجل الثابتة اجتماعيا، وبالتالي اختلاف احتياجات ومصالح كل منهم. وتميل السياسات التي لا تأخذ ذلك بعين الاعتبار إلى التمييز ضد النساء. والتزمت الحكومات في المؤتمر بتأسيس سياساتها وبرامجها على تحليل متعمق للاحتياجات المحددة بنوع الجنس من الرجال أو النساء من أجل ضمان انتفاع كل منهما على قدم المساواة مع الآخر.

٥ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لقرار اللجنة ٢/٤١ المتعلق بالمسنات وحقوق الإنسان والتنمية[٧]. وقررت اللجنة بموجبه أن تنظر في حالة المسنات في دورتها الثانية والأربعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة في معالجة القضايا التي تمس حالة المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل، وأن تقدم توصيات موضوعية بهذا الشأن. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة الى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن "القضايا الشاملة الرئيسية بشأن اختلاف أثر شيخوخة السكان على المرأة منه على الرجل وذلك كمساهمة في السنة الدولية لكبار السن" وأن يقدم التقرير الى اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين. والهدف من هذا التقرير هو توفير أساس موضوعي

يُمكّن اللجنة من مناقشة حالة المسنات وتقديم توصيات بشأنها. كما ستسهم مناقشة اللجنة لهذا البند في الأعمال التحضيرية الجارية للسنة الدولية لكبار السن التي ستعقد في عام ١٩٩٩.

٦ - ويركز هذا التقرير على نظم الدعم لكبار السن، بما في ذلك الدعم المالي لمن ليس لديه منهم دخل منتظم وكذلك الدعم النفسي والاجتماعي للمعالين منهم وتقديم المساعدة لهم في حياتهم اليومية. ويعطي التقرير نظرة عامة على التحديات الجديدة التي تواجهها أنظمة الدعم تلك والأنماط المتغيرة لتقديم الرعاية. ويبرز كذلك حالة المسنات ويقترح سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين لمعالجة تلك الحالة. ولم تجر لغاية اليوم بحوث كافية عن اختلاف أثر تغير أنماط تقديم الرعاية على النساء منه على الرجال. وعند تقييم حالة كبار السن، سيتعين تطبيق تحليل للتباينات بين الجنسين. وبغية استكشاف هذا الميدان الجديد، نظمت شعبة النهوض بالمرأة بالاشتراك مع شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة اجتماع فريق الخبراء المعني بتقديم الرعاية وكبار السن: الأبعاد المتعلقة بالجنسين الذي انعقد في مالطة في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وترد في هذا التقرير توصيات الاجتماع ذات الصلة بهذا الموضوع.

ثانيا - الرعاية والدعم لكبار السن: الأبعاد المتعلقة بالجنسين

٧ - تعتبر شيخوخة سكان العالم من أهم التطورات التي حدثت في القرن العشرين بل ستصبح أكثر شأنا في القرن المقبل. ففي عام ١٩٩٠، بلغ عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما فما فوق ما يقارب نصف بليون شخص. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيتضاعف هذا العدد ثلاثة أضعاف ليصبح ١,٤ بليون شخص. وستحدث غالبية هذه الزيادة في البلدان النامية حيث سيكون ما يزيد على نصفها في آسيا وما يزيد على ربعها في الصين لوحدها[٨]. وفي غالبية البلدان سيكون عدد المسنات أكبر بكثير من عدد المسنين.

٨ - وغالبية كبار السن أصحاء ونشطون. وهم بحاجة لفرص تُمكّنهم من الإنتاج والعيش في حالة تلبي متطلباتهم. لكن الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٧٥ عاما فما فوق يشكلون المجموعة المتعاظمة عدديا أكثر من غيرها ضمن شريحة السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما فما فوق. ويتزايد الفرق بين الجنسين في العمر المتوقع مع تزايد العمر حيث تشكل النساء ثلثي عدد الطاعنين في السن. وبالرغم من أن كثيرا منهم لا يتكلون على غيرهم، فإن تقديم الرعاية والدعم لهم في ذلك العمر المتقدم يصبح أكثر أهمية.

٩ - وتعتمد غالبية المجتمعات في المناطق النامية بصورة حصرية على الأسرة الممتدة - ويقصد بذلك عادة النساء - - للعناية بكبار السن العائزين. إلا أن المجتمعات في المناطق المتقدمة النمو لديها على الأغلب نظم رسمية للمعاشات التقاعدية والرعاية. وأدت شيخوخة السكان وتناقص عدد الأشخاص المتاحين لرعاية الأسرة الى شدة الطلب على نظم الرعاية لكبار السن. وتختلف التحديات التي تواجهها تلك النظم في البلدان التي توجد فيها نظم دعم رسمية عن تلك التي توجد فيها نظم دعم غير رسمية وإن كانت هناك أيضا بعض أوجه التشابه بينهما.

ألف - البلدان التي توجد فيها نظم دعم غير رسمية

١٠ - في معظم أرجاء العالم، تقدم الأسر الممتدة الدعم لكبار السن العائزين. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيعيش أكثر من ٧٥ في المائة من السكان الشائخين في العالم في المناطق التي يطلق عليها اليوم اسم "البلدان النامية". وتواجه نظم الدعم التقليدية لكبار السن تحديات شديدة. إذ يشيخ السكان في البلدان النامية بسرعة أكبر من السرعة التي يشيخ بها السكان في البلدان الصناعية. ففي فرنسا، استغرق تضاعف نسبة كبار السن من ٩ الى ١٨ في المائة ١٤٠ سنة. واستغرق ٨٦ سنة في السويد و ٤٥ سنة في المملكة المتحدة. وفي الصين، لن يستغرق ذلك سوى ٣٤ سنة وفي فنزويلا ٢٢ سنة فقط. وتنشأ النسبة المتصاعدة لكبار السن عن انخفاض معدلات الخصوبة مقرونا بزيادة العمر المتوقع. وقد انخفضت معدلات الخصوبة في الآونة الأخيرة في البلدان النامية بسرعة أكبر مما هي عليه في البلدان الصناعية. وفي بعض البلدان غير الغربية، يقف معدل الخصوبة الآن عند مستوى الاستبدال أو أدنى منه - كما هي الحالة مثلا في الصين وتايلند وجمهورية كوريا وكثير من بلدان منطقة البحر الكاريبي[٩]. والنتيجة الناجمة عن هذا الهيكل العمري الأكبر سنا هي نقص عدد صغار السن القادرين على تقديم الدعم لكبار السن العائزين من أفراد أسرهم.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، أدى انخفاض نظم القيم التقليدية إلى زيادة العبء الملقى على عاتق نظم الدعم التقليدية لكبار السن. وغالبا ما تولي المجتمعات التقليدية احتراما كبيرا لكبار السن الذين ينظر إليهم كعيون للحكمة ويسيطرون على موارد معينة. وقد مكّنهم هذا الوضع من حماية رفاههم واستقلاليتهم. أما الآن فيسير كثير من البلدان النامية في طريق التحديث والتصنيع. وغالبا ما أدت تلك العملية إلى اضمحلال المركز الذي تتمتع به المسنات والمسنون في المجتمعات التقليدية. إذ تميل المجتمعات الحديثة إلى ترجيح النجاح الاقتصادي على القيم التقليدية من حيث الأهمية. وغالبا ما ينظر الى القيم التقليدية والمقدسة بوصفهما قيما غير مناسبة للمجتمعات الحديثة. وهذا يطعن بصميم الموارد التقليدية لكبار السن. وفي الاقتصادات الزراعية يعتبر كبار السن من الأصول الاقتصادية، بينما تربط المجتمعات الصناعية الحديثة تقدم السن بضعف الأداء الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فقد كثير من كبار السن قيمتهم كمورد مقدس، وربما بات ينظر إليهم كعبء على المجتمع وعلى أسرهم[١٠].

١٢ - ويعتبر التمدن اتجاها آخر أدى إلى إضعاف نظم الدعم التقليدية لكبار السن. وقد تضاعف عدد سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية أكثر من ضعفين في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٥ وارتفع كذلك بنسبة ٥٥ في المائة في الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠. وفي مطلع التسعينات، كان ٤٥ في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية. وفي البلدان النامية، يتزايد عدد السكان الحضريين بنسبة ٤ في المائة كل سنة وهي نسبة أسرع بكثير مما هي عليه في البلدان الصناعية (١ في المائة)[١١]. وغالبا ما ينزح صغار السن عن قراهم للعمل في المدن. وهناك يعملون في القطاع الرسمي ولا يملكون في أغلب الأحيان أي وسيلة لرعاية والديهم. ويتزايد هذا النمط مع تزايد دخول المرأة، وهي المقدم الرئيسي للرعاية، إلى سوق العمل بأعداد متزايدة. وعلاوة على ذلك، فإن المساكن الموجودة

في المراكز الحضرية لا تستوعب على الأغلب الأسر الممتدة. ولهذا يبقى كبار السن، ومعظمهم من النساء، في المناطق الريفية بدون أي دعم في كثير من الأحيان.

١٣ - ويؤثر انخفاض نظم الدعم التقليدية على النساء بطريقة تختلف منها على الرجال. ومع ذلك، فإن الأبعاد المتعلقة بالجنسين لم تحظ لغاية الآن إلا بقدر ضئيل من اهتمام الباحثين والاختصاصيين. وقد بدأ صناع السياسة في البلدان النامية لتوهم في معالجة التحديات التي تواجه نظم الدعم التقليدية.

باء - البلدان التي توجد فيها نظم دعم رسمية

١٤ - يعتمد ثلث كبار السن العائزين في العالم على الدعم الآتي من خارج أسرهم الممتدة. وتعيش غالبيتهم في المناطق المتقدمة النمو. وهناك تعتبر نسبة كبار السن أعلى نسبة في العالم. وفي البلدان المرتفعة الدخل تصل نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاما الى ما يزيد على ١٧ في المائة حاليا في حين لا تزيد نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاما في البلدان المنخفضة الدخل على ٧ في المائة.

١٥ - وفي البلدان المرتفعة الدخل (باستثناء اليابان) تقل نسبة الآباء المسنين الذين يعيشون مع أولادهم عن ٢٠ في المائة (بالمقارنة مع ٧٥ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل في آسيا وأفريقيا). وتعيش غالبية كبار السكان في تلك البلدان مع شخص واحد آخر فقط هو الزوج عادة (٥٢ في المائة) أو يعيشون بمفردهم (٢٩ في المائة)[١٣]. وتميل النساء للعيش بمفردهن أكثر بكثير من الرجال.

١٦ - وبالرغم من أن الدعم النفسي والاجتماعي المقدم من الأسرة يظل عنصرا هاما في البلدان المتقدمة النمو، فإن معظم كبار السن يعتمدون على النظم الرسمية في معاشاتهم التقاعدية ورعايتهم الصحية. وتتراوح نسبة كبار السن المقيمين في المؤسسات من ٤ في المائة في إسرائيل واليابان الى ١١ في المائة في هولندا (١٤ في المائة). ومعظم الرعاية الرسمية المقدمة توفره اخصائيات ذوات أجور منخفضة. وعلاوة على ذلك، فإن من يحصلون على الرعاية الرسمية هم أيضا من النساء أساسا. وفي كندا وإسرائيل والولايات المتحدة، على سبيل المثال، تشكل النساء ثلاثة أرباع عدد كبار السن الذين يعيشون في دور للرعاية الصحية[١٥].

١٧ - ومن ناحية أمنهم المالي، يعتمد كبار السن في البلدان المتقدمة النمو بصورة شبه حصرية على المعاشات التقاعدية العامة. وفي البلدان الصناعية تغطي برامج المعاشات التقاعدية الإلزامية حاليا ما يزيد على ٩٠ في المائة من القوة العاملة. وتتولى الحكومات مسؤولية تمويل وإدارة المعاشات التقاعدية العامة. ويطلق على الترتيب الأكثر شيوعا في هذه البلدان اسم "نظام خصم الاشتراكات من المنبع" لأن البالغين العاملين يساهمون حاليا في البرامج بدفع الضرائب المفروضة على مرتباتهم لتمويل المعاشات التقاعدية

التي تدفع للعمال الذين تقاعدوا بالفعل من القوة العاملة. ونظرا لأن النظام يستند الى العمل المستمر في القطاع الرسمي فإن وضع النساء فيه يكون ضعيفا على الأغلب.

١٨ - وبالنظر لشيخوخة السكان، ينظر حاليا بإمعان في نظم "خصم الاشتراكات من المنبع". ويتغير معدل السكان ممن هم في سن العمل الى معدل السكان المتقاعدين. ولهذا، سيرتفع الإنفاق على المعاشات التقاعدية العامة ارتفاعا كبيرا. وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتفع الإنفاق على المعاشات التقاعدية العامة في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠ بمعدل ضعفي ارتفاع الناتج القومي الإجمالي؛ حيث يمثل الآن ما يقارب عشر الناتج القومي الإجمالي في تلك البلدان[١٦]. وعلى مدى السنوات الخمسين المقبلة سيتزايد الإنفاق العام على المعاشات التقاعدية في جميع المناطق (على فرض استمرار العلاقة الحالية بين العوامل الديموغرافية والإنفاق).

١٩ - ونتيجة لتلك التغيرات، بدأت تـُشكّك في مستقبل المعاشات التقاعدية العامة كل من الحكومات والمتقاعدين والسكان العاملين حاليا في البلدان النامية. وبدأ كثير من البلدان في استحداث برامج معاشات تقاعدية خاصة لتكملة نظم الدعم العامة. وتمشيا مع هذه الاتجاهات الشاملة، تظهر من حين الى آخر محاولة لإعادة الرعاية إلى الأسرة والمجتمع المحلي. وتؤكد مبادرات كثيرة على تقديم الرعاية غير الرسمية باعتبارها الركن الأساسي للدعم عند الشيخوخة.

٢٠ - والاتجاه الرامي إلى نقل المسؤوليات من عاتق نظم الدعم العامة وإعادتها إلى الأسرة من جديد أدى إلى زيادة عبء الطلب على مقدمي الرعاية غير الرسميين. وفي سائر أنحاء العالم، تقدم المرأة أساسا الرعاية لكبار السن العائزين من أفراد الأسرة. ومن المسلم به في معظم المجتمعات أن تقدم المرأة العمل اللازم للرعايـــة دون مقابل. وهـــذا يحرم المرأة من خيارات أخرى وقد يحد من فرص تنميتها الذاتية. وغالبا ما تحتار المرأة في التفضيل بين احتياجات أطفالها واحتياجات والديها المتقدمين في السن. وعلاوة على ذلك، ونظرا لتزايد دخول المرأة الى سوق العمل بات يتعين عليها أن تتصدى لأعباء مضاعفة مثنى أو ثلاث من تقديم الرعاية المتمثلة في العمل لخدمة الأسرة المعيشية، وتلبية احتياجات أسرتها، واحتياجات العمل.

ثالثا - حالة المسنات

٢١ - تأنيث الشيخوخة ظاهرة عالمية. وعمر المرأة، في معظم البلدان، أطول من عمر الرجل. فالعمر المتوقع للمرأة عندما تكون في سن الخامسة عشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، أطول من الرجل بثماني سنوات وفي كندا أطول منه بسبع سنوات، وفي بلجيكا والسويد والمانيا أطول منه بست سنوات. وعمر المرأة في معظم البلدان النامية أطول من عمر الرجل أيضا وإن كان أقل من ذلك بصفة عامة في البلدان الصناعية. ففي سن الخامسة عشرة تبلغ الميزة في العمر المتوقع خمس سنوات مثلا في

موريشيوس وأربع سنوات في فنزويلا[١٧]. ويرتفع الفارق بين الجنسين في فئة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٧٥ عاما؛ حيث تشكل النساء حوالي ثلثي عدد "الطاعنين في السن".

ألف - ترتيبات المعيشة

٢٢ - لما كانت المرأة تعيش عمرا أطول من عمر الرجل فإن احتمالات عيشها لوحدها في سن الشيخوخة أكبر من الرجل. وفي جميع البلدان تقريبا يزيد عدد الأرامل من النساء عن عدد الأرامل من الرجال. ففي أفريقيا وآسيا، تشكل الأرامل من النساء ما يزيد على ٥٠ في المائة من عدد النساء اللاتي تزيد أعمارهن على ٦٥ عاما بالمقارنة مع نسبة من الرجال تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة فقط. وتسود هذه الحالة نفسها في معظم البلدان المتقدمة النمو. ففي الولايات المتحدة، تبلغ نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاما ويعيشون لوحدهم ٣٠ في المائة ٨٠ في المائة منهم من النساء[١٨] وفي سويسرا، تبلغ نسبة المسنات اللائي يعشن لوحدهن أربعة أضعاف نسبة المسنين (٤٠ في المائة مقابل ١٠ في المائة)؛ وفي المانيا تبلغ تلك النسبة ستة أضعاف (٣٧ في المائة مقابل ٦ في المائة)[١٩].

٢٣ - وفي البلدان التي توجد فيها نظم دعم تقليدية، يقل عدد النساء اللائي يعشن لوحدهن كثيرا عما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو، ولكن يبقى العدد أكبر بين النساء منه بين الرجال. وتعيش غالبية كبار السن في البلدان النامية، سواء كانوا من الأرامل أم لا، مع أولادهن. واحتمال عيش المرأة مع أحد فروعها يزداد طردا مع عددهم. إلا أن انخفاض معدلات الخصوبة سيقلص من إمكانية توافر أقارب عند بلوغ سن الشيخوخة. وفي جامايكا، كان للمرأة ٦ أولاد وسطيا في عام ١٩٦٠. غير أن هذا العدد انخفض في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٨، ومن المتوقع أن يتقلص في سنة ٢٠٠٠ إلى ولدين فقط وسطيا[٢٠]. وهذا التطور، بالاقتران مع التفكك في أنماط الأسرة التقليدية، سيترك الأجيال القادمة من النساء اللائي يعشن لوحدهن بلا نظام رسمي لدعمهن عندما يصبحن متكلات على غيرهن.

باء - الحالة الاقتصادية

٢٤ - المسنات أكثر عرضة لاحتمال الفقر من الرجال. ففي أثناء حياتها، لا تتاح للمرأة بصفة عامة نفس فرص الكسب والادخار التي تتاح للرجل. وغالبا ما يكون العمل الذي تقوم به بلا أجر. وإذا ما عملت في القوة العاملة المدفوعة الأجر، فإنها تعمل في المهن المنخفضة الأجر جدا أو تعمل بدوام جزئي. وعلاوة على ذلك، وبالنظر لاختلاف تاريخ عملها، فإن امكانية وصولها إلى المعاشات التقاعدية الرسمية أقل من الرجل. واشتراك المرأة في القوة العاملة المدفوعة الأجر يكون أقصر مدة وأقل انتظاما وفي القطاع غير الرسمي على الأرجح. أما نظام الضمان الاجتماعي فقد أنشئ لمنفعة الكسبة ولا يعترف في أغلب الأحيان بقيمة العمل داخل الأسر المعيشية وتربية الأطفال. ويذكر منهاج عمل بيجين أن خطر وقوع المرأة فريسة للفقر أكبر منه بالقياس للرجل لا سيما في أوساط المسنين حيث تقوم نظم الضمان الاجتماعي على مبدأ استمرار العمالة المجزية[٢١].

٢٥ - وعلاوة على ذلك، تميز الممارسات الثقافية والنظم القانونية ضد المرأة في كثير من البلدان. وتعتبر إمكانية وصول المرأة إلى الممتلكات والإرث أقل بالمقارنة مع الرجل، وتتمتع بمركز اجتماعي أدنى مما يتمتع به الرجل. ففي بعض الثقافات تُنقل الأملاك، على سبيل المثال، من الزوج إلى الإبن الأكبر.

٢٦ - ونتيجة لذلك، فإن خطر وقوع المرأة فريسة للفقر أكبر منه بالقياس مع الرجل في سائر أنحاء العالم. ففي الولايات المتحدة، كانت نسبة النساء الوحيدات اللائي تزيد أعمارهن على ٦٥ عاما ويعشن في فقر تبلغ الثلث في عام ١٩٨٦، أي ضعفي المعدل بالنسبة لبقية السكان[٢٢]. واتضح نتيجة لدراسة أجريت في سبعة بلدان متقدمة النمو أن دخل شخص كبير السن يعيش لوحده أقل من دخل زوجين كبيري السن (الدخل المعدل حسب الاختلافات في حجم الأسرة المعيشية). ويصح هذا الأمر بصفة خاصة عندما يكون الشخص الوحيد امرأة مسنة[٢٣].

٢٧ - وخطر وقوع المرأة فريسة للفقر عندما تتقدم في السن في البلدان النامية، حيث المساعدة العامة شحيحة، أكبر منه بالقياس مع الرجل. ففي المدن الصينية، يقل الدخل السنوي لـ ٤١ في المائة من المسنات عن الحد الأدنى للفقر المدقع (الذي يبلغ ٧٠ في المائة من حد الفقر المعتاد)، بالمقارنة مع ٤ في المائة فقط من المسنين. وفي فنزويلا، تشكل المرأة ثلثي كبار السن في الشريحة السكانية الأقل دخلا[٢٤]. وتعتبر الأرامل من النساء بصفة عامة أقل الفئات السكانية مناعة. وفي الهند، على سبيل المثال، تعتبر الأسر المعيشية التي ترأسها الأرامل من النساء أفقر مجموعة سكانية بأي مقياس كان. ويقل إنفاقها بنسبة ٧٠ في المائة عن الدخل القومي[٢٥].

جيم - الصحة

٢٨ - خطر وقوع المسنّات فريسة للأمراض المزمنة والعجز أشد منه بكثير بالمقارنة مع الرجل. والميزة التي تتمتع بها المرأة في العمر المتوقع يقابلها العجز في أغلب الأحيان. ويستخدم مفهوم العمر المتوقع المعافى للإشارة إلى متوسط عدد السنوات الذي يتوقع الشخص أن يعيش فيه دون أي عجز يقيد من نشاطه. ومن الصعب مقارنة مقاييس العمر المتوقع المعافى فيما بين البلدان. بيد أن الدراسات المختلفة قد تمخضت عن قاسم مشترك بين تلك المقاييس هو أن بإمكان المرأة التي تبلغ الـ ٦٥ من العمر أن تتوقع قضاء الشطر الأعظم مما تبقى من عمرها وهي تعاني من عجز أو آخر يقيد من نشاطها بالمقارنة مع أمثالها من الرجال. وتبين البيانات المجمعة في البلدان النامية أن هذه الأنماط المتعلقة بالجنسين هي أنماط شاملة[٢٦].

٢٩ - والسيئة الإجمالية التي تواجهها المرأة لم تنشأ عن مجرد كون عمر المرأة أطول من عمر الرجل. إذ تعاني المسنات من مشاكل صحية تعود جذورها إلى التمييز الذي عانين منه في السنوات المبكرة من عمرهن. وفي سنوات الصبا، لم تتح لكثير من النساء إمكانية وصول إلى التغذية والرعاية الصحية مساوية لإمكانيات الرجل مما يفضي بهن إلى المرض المزمن في سن الشيخوخة (مثل وهن العظام وفقر الدم).

دال - المساهمة في التنمية

٣٠ - تقدم المسنات الدعم لأسرهن ومجتمعاتهن بأشكال شتى. وفي بلدان كثيرة، تؤدي المسنات اللائي يعشن مع أسرهن وظائف هامة في الأسرة المعيشية مثل شراء المواد الغذائية والطهي وتنظيف المنزل. وغالبا ما تقدم المسنات الرعاية لأحفادهن ويكفلن بذلك لبناتهن فرصة كسب الدخل للأسرة. وعلاوة على ذلك، توفر المسنات في مجتمعات كثيرة النصيحة لصغار السن، ويرتبن مسائل الزواج ويعملن كصلة وصل بين الأقارب، ويشرفن على حالات الولادة والوفاة ويتكفلن بإقامة الشعائر الدينية ويقمن بطائفة واسعة من الأعمال التطوعية. ويكسب كثير من المسنات الدخل عن طريق الأشغال والحرف اليدوية.

٣١ - ومع ذلك، لا يُكترث عموما بما تقدمه المسنات من مساهمة في رفاه أسرهن ومجتمعاتهن. وغالبا ما تنظر المجتمعات إلى المسنات كعبء اقتصادي دون الاعتراف بما لديهن من إمكانيات. وعلاوة على ذلك، فإن القولبة النمطية القائمة على نوع الجنس تحصر دور المسنات في نطاق المنزل والأسرة وتمنعهن من صنع القرار على النطاق العام. وعلى نقيض الرجل، نادرا ما تتقدم المرأة في مهنتها أو وظيفتها في سن الشيخوخة. والخيارات المتاحة أمام المسنات في مجال المهن والوظائف خيارات محدودة بصفة عامة.

رابعا - التوصيات

٣٢ - استنادا إلى التحليل الأولي للحالة، يمكن النظر في التوصيات التالية:

ألف - البحوث

٣٣ - هناك لغاية الآن نقص في الخبرة الفنية والبحوث المتعلقة بنظم تقديم الدعم لكبار السن من المنظور المتعلق بنوع الجنس. وينبغي للمؤسسات الإحصائية والبحثية الوطنية والدولية أن تقوم بما يلي:

(أ) تقديم جميع البيانات مفصلة حسب العمر والجنس؛

(ب) تحليل احتياجات كبار السن ومقدمي الرعاية من منظور نوع الجنس؛

(ج) إيلاء اهتمام خاص لحالة المسنين والمسنات في البلدان النامية والاضطلاع ببحوث عن تأثير تدهور نظم الدعم التقليدي على النساء بصورة مختلفة عن الرجال؛

(د) تحليل النتائج الناجمة عن خصخصة المعاشات التقاعدية العامة والرعاية الصحية، حسب الجنس والعمر؛

(هـ) وضع منهجية لقياس قيمة العمل الذي تؤديه المرأة بلا أجر.

باء - الأمن الاقتصادي

٣٤ - خطر وقوع المرأة فريسة للفقر أكبر منه بالقياس مع الرجل في جميع أنحاء العالم. وينبغي للحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تقوم بما يلي:

(أ) كفالة حصول المرأة في جميع مراحل حياتها على إمكانية وصول متساوية مع الرجل في ميداني العمل والدخل؛

(ب) تثمين ما تقدمه المسنات من مساهمات هامة في التنمية؛

(ج) توجيه الموارد صوب المسنات من أجل سد الثغرة في الدخل؛

(د) القضاء على التمييز ضد المرأة في صناديق المعاشات التقاعدية العامة القائمة على أساس مبدأ استمرار العمل في القطاع الرسمي، وتوسيع التغطية، كلما أمكن، لتشمل القطاع غير الرسمي والقطاع الزراعي؛

(هـ) ضمان مراعاة الاحتياجات والمصالح المختلفة للمرأة والرجل في الاتجاه الرامي إلى نقل المسؤولية من عاتق صناديق المعاشات التقاعدية العامة إلى حسابات الادخار الفردية؛

(و) كفالة إمكانية حصول المسنات على الائتمان وفرص توليد الدخل؛

(ز) إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل على جميع الأصعدة في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية التي تمس كبار السن.

جيم - التعليم والتمكين

٣٥ - يعتبر مستوى التعليم النظامي للمسنات واشتراكهن في الحياة العامة أقل بكثير من مستوى الرجل. وينبغي للحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تقوم بما يلي:

(أ) كفالة حصول الفتيات والنساء طيلة حياتهن على إمكانية وصول متساوية إلى التعليم والتدريب المهني، وتعزيز احترام الذات عند المرأة في جميع مراحل حياتها؛

(ب) تشجيع المرأة على التعلم طيلة حياتها وإتاحة الفرص لها للتدريب وإعادة التدريب وتزويد المسنات بالمعارف المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة والتقليدية بحيث يبقين في التيار الرئيسي للمجتمع؛

(ج) كفالة استقلال المسنات وفعاليتهن؛

(د) ترويج صورة إيجابية عن المسنات في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، عن طريق وسائط الإعلام والتعليم؛

(هـ) إعطاء أولوية خاصة لحالة المسنات في سياق السنة الدولية لكبار السن (١٩٩٩).

دال - رفاه مقدمي الرعاية

٣٦ - هناك طلب شديد على النساء كمقدمات للرعاية. وبغية دعم مقدمي الرعاية، ينبغي للحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تقوم بما يلي:

(أ) إيلاء قيمة أكبر لتقديم الرعاية بلا أجر وإدراك ندرة ما هو متاح من خدمات تقديم الرعاية؛

(ب) ضمان تناسب الطلب على المرأة كمقدمة للرعاية مع الطلب على الرجل لنفس الغرض؛

(ج) توفير استراحة من الواجبات من حين لآخر لمقدمي الرعاية وتقديم خدمات شتى لهم من قبيل المساعدة في الأعمال المنزلية ومجاميع المعونة الذاتية، والمشورة والتدريب المتخصصين؛

(د) التشجيع على تقاسم مسؤولية تقديم الرعاية بالتساوي بين الرجل والمرأة؛

(هـ) النظر في تقديم مساعدة مالية إلى مقدمي الرعاية غير الرسميين؛

(و) دعم النساء اللائي يجمعن ما بين العمل المأجور وتقديم الرعاية لأحد كبار السن بإتاحة تدابير منها ترتيبات عمل مرنة، وإجازة عائلية لرعاية كبار السن العائزين من أفراد الأسرة، وإعادة مقدمي الرعاية إلى عملهم عقب انقطاعهم عنه بسبب تقديم الرعاية؛

(ز) توفير خدمات بديلة متنوعة لكبار السن كالرعاية المنزلية ومراكز الرعاية النهائية.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مكسيكو سيتي، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.IV.1، الفصل الثالث، القرار ١٣. الضمان الاجتماعي والضمان العائلي للمرأة، بما في ذلك المسنات والمعوقات.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، كوبنهاغن، ١٤-٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.80.IV.3).

(٣) تقرير الجمعية العمومية للشيخوخة، فيينا، ٢٦ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.82.I.16).

(٤) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، نيروبي، ١٥-٢٦ تموز،يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٢، الملحق رقم ٤ (E/1992/24).

(٦) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.3).

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٧ (E/1997/27).

(٨) البنك الدولي. Averting the Old Age Crisis: Policies to Protect the Old and to Promote Growth, A World Bank Policy Research Report (New York, Oxford University Press, 1994)، الصفحة - ٣.

(٩) حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة التجارة، إدارة الشؤون الاقتصادية والإحصاءات، مكتب تعداد السكان Older Workers, Retirement, and Pensions: A Comparative International Chart book IPC/95 2، (واشنطن العاصمة، ١٩٩٥)، الصفحة ٦.

(١٠) Nana, Apt, Coping with Old Age in a Changing Africa (Aldershot, Avebury, 1995).

(١١) World Urbanization Prospects 1990، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.XIII.11).

(١٢) البنك الدولي، المرجع السابق، الصفحة ٢٨.

الحواشي (تابع)

(١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦٢-٦٤.

(١٤) حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة التجارة، إدارة الشؤون الاقتصادية والإحصاءات، مكتب تعداد السكان An Ageing World,II. International Populaton Reports P95-3، (واشنطن العاصمة، ١٩٩٣)، الصفحة ٥٥.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥٥.

(١٦) البنك الدولي، المرجع السابق، الصفحة ٦.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(١٨) Lee Sennott-Miller, Factors in fluencing the physical and emotional vulnerability of older women. Background paper for the Expert Group Meeting on Vulnerable Women، فيينا، ٢٦-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، الصفحة ٢٨.

(١٩) البنك الدولي، المرجع السابق، الصفحة ٢٩.

(٢٠) Denise Eldemire, Oledr women a situatuinal analysis, Country profile، ورقة معدة لشعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (لم تنشر)، الصفحة ١٧.

(٢١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13) الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني، الفقرة ٥٢).

(٢٢) البنك الدولي، المرجع السابق، الصفحة ٣٠.

(٢٣) حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ....، ...An ageing world,II.

(٢٤) البنك الدولي، المرجع السابق، الصفحة ٣٠.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥٣.

(٢٦) حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ....، ...An ageing world,II، الصفحة ٣٤.